مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

11 December 2000
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بعلي ..... (الجزائر)

ثم: السيد فوهيدوف (نائب الرئيس) ..... (أوزبكستان)

ثم: السيد بعلي (الرئيس) ..... (الجزائر)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

00-41252 (A)
0041252

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد كاسييف** (قيرغيزستان): قال إن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، الذي ينعقد في ظل خلفية يتعرَّض فيها نظام عدم الانتشار لتحديات متزايدة، يُتيح فرصة لإحياء، وتعزيز، روح التعاون التي كانت سائدة وقت انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ عندما مُدِّدت معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وأضاف أنه في حين يتعيَّن أن يُضيف المؤتمر إلى المقررات والقرارات التي اعتُمِدت في عام ١٩٩٥ فإنه يجب عليه أن يتطلع إلى الأمام وأن ينظر أيضا إلى الوراء لتحديد الخطوات العملية المؤدية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة من جميع جوانبها وتحقيق عالميتها.

٢ - ومضى في حديثه قائلا إن الأحداث التي وقعت في جنوب آسيا في عام ١٩٩٨ قد أبرزت أهمية الجهود الإقليمية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار كوسيلة لتعزيز النظام العالمي. وأعرب عن ترحيب وفده من هذه الناحية بالتقدُّم الكبير الذي تحقق صوب إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وهو ما سيُعزِّز السلم والأمن العالميين والإقليميين. وذَكَر أن وفده يثني على جهود مجموعة الخبراء التي أُنشئت لإعداد شكل، وعناصر، اتفاق لإقامة مثل تلك المنطقة. وقال إن المجموعة قد عَقَدت سلسلة من الاجتماعات بمشاركة من ممثلي دول وسط آسيا الخمس والقوى النووية الخمس والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوشك على استكمال أعمالها.

٣ - واستطرد قائلا إن وفده يؤيد المتحدثين السابقين الذين أكَّدوا أهمية إحراز تقدُّم صوب تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الثانية (''ستارت'' - ٢) والبدء المبكِّر للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة ثالثة، وكذلك تحقيق تخفيضات كبيرة في عدد الأسلحة النووية التي تم وزعها وتعجيل المفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدَم في صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة متفجِّرة نووية أخرى. وأعرب عن أسفه إزاء المأزق الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة ودعا المؤتمر إلى البحث عن طرق بديلة لإحراز تقدُّم.

٤ - وأضاف قائلا إن حكومته تؤيد بقوة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن حكومته قد عَقَدَت مع الوكالة في آذار/مارس ١٩٩٨ اتفاقاً للضمانات وسوف تبدأ في المستقبل القريب مفاوضات بشأن عقد بروتوكول إضافي. وذَكَر أن عملية نزع السلاح تتطلب اتخاذ إجراءات صارمة بالنسبة للنقل المأمون للمواد النووية الحسَّاسة ولتخزينها واستخدامها. وقال إنه ينبغي أن ينظر مؤتمر عام ٢٠٠٠ في اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز ضوابط التصدير التي لها صلة بالمواد النووية، وتعزيز الحماية المادية، ومنع التحويل غير القانوني للمواد النووية، ومواجهة خطر الإرهاب النووي.

٥ - وأردف قائلا إنه من المهم إيلاء الاعتبار الواجب للآثار البيئية الخطيرة التي نَتَجَت، في بعض الحالات الاستثنائية، عن استخراج اليورانيوم والأنشطة المرتبطة بدورة الوقود النووي في إنتاج الأسلحة النووية. وأضاف أن حكومته تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية التي لها خبرة في مجال تنظيف الملوِّثات الإشعاعية والتخلص منها إلى أن تقدِّم المساعدة الملائمة للأغراض العلاجية في قيرغيزستان والبلدان الأخرى المتأثرة.

٦ - وواصل حديثه قائلا إنه في مطلع الألفية الجديدة يواجه نظام عدم الانتشار مشكلات وتحدِّيات جديدة. وأضاف أنه لذلك لا يوجد أي سبب للشعور بالرضا. وأضاف أن احتفاظ المعاهدة بحيويتها يتطلب، في الواقع، رعايتها والاهتمام بها دائما. وذَكَر في نهاية حديثه أن وفده

يتطلع إلى العمل في المؤتمر للتوصل إلى نُهُج جديدة بغية ضمان سلامة المعاهدة وفعاليتها في الأجل الطويل.

٧ - تولى السيد فوهيدوف (أوزبكستان)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨ - **السيد بوتنارو** (مولدوفا): قال إن انتهاء الحرب الباردة قد جلب معه وعداً بإزالة أسلحة الدمار الشامل في نهاية المطاف. وأضاف أنه لتحقيق هذا الهدف يجب أن يتحقق تقدُّم مستمر في مجالات نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم الانتشار. وذَكَر أن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ قد أظهر الأهمية التي تُعلِّقها الدول الأطراف على المعاهدة في هذا السياق. وذَكَر أنه وفقاً لأحكام المقرر المعنون ''مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين'' الذي اعتمده المؤتمر في عام ١٩٩٥، يجب أن تُبذَل جهود منتظمة ومرحلية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. وقال إن وفده يرحِّب، من هذه الناحية، بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٥، وهي معاهدة تمثِّل عائقا فعَّالاً أمام التطوير النوعي للأسلحة النووية؛ ويرحِّب أيضا، على المستوى الإقليمي، بالتخلِّي الطوعي عن الأسلحة النووية من جانب أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان.

٩ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي استكمال هام لمعاهدة عدم الانتشار فإن التزام دول وسط آسيا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية واعتماد لجنة نزع السلاح لمبادئ توجيهية بشأن إنشاء تلك المناطق هما أيضاً جديران بالترحيب. وأضاف أنه علاوة على ذلك أُجرِيت تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في حين قرر دوما الاتحاد الروسي التصديق على معاهدة ''ستارت'' - ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أن فرنسا والمملكة المتحدة قد اتخذتا تدابير من جانب واحد لتخفيض ترسانتيهما النوويتين.

١٠ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من ذلك فإن الاختبارات النووية التي أُجرِّيت في عام ١٩٩٨ في جنوب آسيا تمثل تحدِّياً خطيرا لنظام منع الانتشار، كما أن عدم إحراز تقدُّم صوب دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيِّز النفاذ ووجود اختلافات بشأن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يهددان بإعاقة عملية نزع السلاح النووي. وذَكَر أن وفده يحث البلدان التي يُعتَبَر تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مطلوبا لدخول الاتفاقية حيِّز النفاذ على أن تنضم إلى ذلك الصك دون تأخير. وأضاف أن وفده يأمل في أن يؤدي إيجاد مناخ بنَّاء في مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد تدابير لنزع السلاح النووي يمكن التحقق منها.

١١ - وأردف قائلا إن حكومته تؤيد بقوة الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق من التزام الدول باتفاقات الضمانات المعقودة مع الوكالة، وعن ضمان ذلك الالتزام، وترحِّب بأن بروتوكولاً إضافيا نموذجيا بشأن اتفاقات الضمانات القائمة قد اعتُمِد في أيار/مايو ١٩٩٧. وأضاف أنه على الرغم من عدم وجود مواد نووية في أراضي مولدوفا فإن حكومته عازمة على عقد بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لغرض تعزيز الالتزام العالمي بالمعاهدة. وذَكَر أنه يجب أن ينظر المؤتمر في إيجاد وسائل أخرى لتعزيز نظام الضمانات.

١٢ - وواصل حديثه قائلا إن حكومته، إدراكا منها لأهمية موقع مولدوفا كمفترق للطرق التجارية، تتخذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون أن تُنقَل، عبر البلد، مكوِّنات ومواد وتكنولوجيا يُعتَزَم استخدامها في أسلحة الدمار

الشامل. وذَكَر أن حكومته تقدِّر المساعدة التي قُدِّمت في هذا المجال من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه على الرغم من أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر لم تخرج بأية توصيات موضوعية فإنها أجرت جميع التحضيرات الإجرائية اللازمة، وهو ما مهَّد الطريق لجعل المؤتمر يتَّجه نحو تحقيق النتائج وأتاح فرصة طيبة لوضع برنامج عمل واقعي لتعزيز المعاهدة وضمان التنفيذ الكامل لأحكامها من جانب جميع الدول الأطراف. واختتم حديثه قائلا إن وفده على استعداد للمساهمة في تلك العملية.

١٣ - **السيد استيفيز – لوبيز** (غواتيمالا): قال إنه مع ظهور الأسلحة النووية أصبح الجنس البشري يواجه شَبح نشوب نزاع مسلَّح يمكن أن يؤدي إلى إبادته بالكامل، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوُّره في السابق. وأضاف أنه إقراراً بالحاجة إلى اتخاذ تدابير لحماية أمن الشعوب عقد المجتمع الدولي معاهدة عدم الانتشار. وهذا الصك هو، بالتأكيد، غير كامل، بل أنه، في الواقع، أدام عدم المساواة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، التي يرجع امتلاكها لتلك الأسلحة إلى ما قبل عام ١٩٦٧، والدول الأطراف الأخرى المطلوب منها وفقاً للمعاهدة أن تتخلى عن الخيار النووي إلى الأبد. واستدرك قائلا إن المعاهدة لا تمثل، مع ذلك، أكثر من خطوة مرحلية صوب تحقيق هدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل، في نهاية المطاف، تحت رقابة دولية صارمة وفعَّالة.

١٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبالتدابير التي اُتخِذت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لتعزيز عملية الاستعراض وتحسينها. وقال إن وفده قد لاحظ مع الارتياح التطورات الإيجابية التي حدثت في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين منذ عام ١٩٩٥، بما في ذلك انضمام تسع دول أخرى إلى معاهدة عدم الانتشار والقرار الذي اتخذه دوما الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة ''ستارت'' - ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإعادة تأكيد القوى النووية الخمس لالتزامها بنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وكذلك التقدُّم الذي أُحرِز صوب إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في وسط إفريقيا ومنغوليا. وذَكَر أن وفده يحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك المعاهدة على الانضمام إليها، ودعا الدول التي يُعتَبَر تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضروريا لدخول المعاهدة حيِّز النفاذ إلى أن تنضم إلى ذلك الصك. وأعرب في نهاية حديثه عن الأمل في أن تواصل دول منطقة جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط إلى مواصلة جهودها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في كل من المنطقتين.

١٥ - **السيد نيورو** (موريشيوس): قال إن هدفي معاهدة عدم الانتشار، وهما عدم الانتشار ونزع السلاح النوويان، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً وثيقا. وأضاف أن الوعد بنزع السلاح هو الذي وفَّر الأساس المنطقي للتخلي بشكل دائم عن الخيار النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وذَكَر أن عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب المعاهدة هو أهم مسألة معروضة على المؤتمر. وقال إن استمرار وزع ٣٦ ٠٠٠ رأس حربي نووي في العالم يُبيِّن أن ما فعلته القوى النووية لدعم قضية نزع السلاح النووي ضئيل للغاية. وفي الوقت نفسه فإنه يجري بذل جهود لإضافة تحسينات نوعية إلى القدرات النووية القائمة، كما أن هناك خططاً لوزع أسلحة في الفضاء الخارجي. وذَكَر أن مصداقية نظام عدم الانتشار قد أصبحت معرَّضة للخطر.

١٦ - واستطرد قائلا إن عقيدة الردع النووي قد أدت إلى زيادة انتشار الأسلحة النووية، كما أن رفع مستوى القدرة

النووية من جانب دولة واحدة يؤدي، لا محالة، إلى بدء سباق تسلح نووي جديد. وقال إنه لهذا لا يوجد بديل لنزع السلاح النووي الكامل الذي يجب أن يتحقق وفقا لجدول زمني محدَّد. وذَكَر أن انتهاء الحرب الباردة قد أتاح فرصاً لإجراء حوار جاد فيما بين القوى النووية. وأضاف أنه قد اتخذَت في عام ١٩٩٧ خطوات محدودة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض ترسانتيهما النوويتين كما أن قوى نووية أخرى قدَّمت تعهُّدات من جانب واحد لتخفيض ترساناتها النووية. وأعرب عن ترحيبه بتصديق الاتحاد الروسي مؤخرا على معاهدة ''ستارت'' - ٢ وبالقرار الذي أصدره بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأعرب عن أمله في أن يتصرف كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومعهما الدول النووية الأخرى، بشجاعة لتنفيذ معاهدة ''ستارت'' - ٣ والاتفاق على جدول زمني لنزع السلاح النووي بالكامل. وذَكَر أنه مما يؤسف له أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتضمن جدولاً زمنياً لإزالة الأسلحة النووية بالكامل، وأن هذا هو السبب الرئيسي في أن موريشيوس لم تصبح بعد من الدول الموقِّعَة على المعاهدة.

١٧ - وأردف قائلا إن مؤتمر عام ١٩٩٥ قد ارتأى ليس فقط عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦ بل أيضا عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وبذل جهود دؤوبة من جانب القوى النووية لتخفيض الأسلحة النووية على المستوى العالمي بغية إزالتها في نهاية المطاف. وذَكَر أنه لسوء الحظ لم يكن هناك أي تحرُّك في اتجاه عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما أن جهود نزع السلاح النووي لا تزال متوقِّفة. وأضاف أنه من ناحية أخرى عقدَت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية معاهدتي بليندابا وبانكوك، وأنشأت بذلك منطقتين كبيرتين خاليتين من الأسلحة النووية. وذَكَر أن موريشيوس كانت من بين أولى الدول التي صدَّقت على معاهدة بليندابا ودعت الدول التي لم تصدِّق على تلك المعاهدة إلى أن تصدِّق عليها في أقرب وقت ممكن. وقال إنه ينبغي أن تتخذ بلدان الشرق الأوسط - وخاصة إسرائيل، الخطوات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

١٨ - وشجب تقاعس القوى النووية عن الوفاء بالالتزامات التي تعهَّدت بها بموجب معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بنقل المواد النووية والتكنولوجيا النووية المستخدمة في الأغراض السلمية إلى البلدان النامية وفقا للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية، وهو ما يُعتَبَر الفائدة الملموسة الوحيدة التي تتوقَّع البلدان النامية أن تجنيها من معاهدة عدم الانتشار. وقال إن نقل النفايات النووية عبر البحار والمخاطر المنطوية على ذلك هي أيضا مصدر لقلق البلدان النامية. وأضاف أن هذه الحالة قد ازدادت سوءا نتيجة لعدم وجود نظام ملائم للتعويضات، وهو ما يجب أن يبحثه مؤتمر الاستعراض.

١٩ - وأضاف قائلا إنه ينبغي إنشاء سِجِل برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحيث يكون من الممكن أن تُحفَظ فيه سجلات جميع الأسلحة النووية أينما تكون قد وُضِعت، إذ أن تلك الأسلحة تمثل خطراً بالغاً على الشعوب المجاورة. وذَكَر أنه ينبغي أن يُسمَح، وفقاً لشروط صارمة، بالاطلاع على ذلك السجل من جانب الحكومات ذات السيادة المسؤولة عن سلامة وأمن شعوبها. وأشار إلى أنه ينبغي الإقرار بأن دولاً حائزة للأسلحة النووية لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقال في ختام حديثه إنه لذلك يدعو إلى أن يُعقَد في وقت مبكِّر مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي بحيث يوسِّع المؤتمر نطاق مناقشة المسائل النووية من منظور عالمي جديد ويعالِج أيضا مسألة تزايد خطر الإرهاب النووي.

٢٠ - **السيدة راؤولينيرينا**(مدغشقر): قالت إن مؤتمر الاستعراض ينعقد في وقت تتسم فيه الحالة الدولية بالتعقُّد وعدم الاستقرار. وذكر أن الأمل في تحقق السلام والاستقرار، الذي بعثه انتهاء الحرب الباردة، قد خاب نتيجة لتزايد مستوى العنف في العالم. وأضافت أنه منذ مؤتمر عام ١٩٩٥ تحقق تقدُّم وحدثت نكسات في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وأشارت إلى أن الاختبارات النووية التي أُجريت في جنوب آسيا في عام ١٩٩٨ قد أسهمت في انعدام الأمن على المستويين الإقليمي والدولي وأضَّرت بأهداف معاهدة عدم الانتشار. - وأكَّدت من جديد، من هذه الناحية، التزام وفدها بالمبادئ الواردة في الوثيقة المعنونة ''إعلان بشأن المحيط الهندي كمنطقة للسلام''، وهي وثيقة صدرت في عام ١٩٧١، وأعربت عن ترحيبها بالقرارات التي اتخذتها مؤخرا أربع دول في تلك المنطقة، وهي الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وجزر القمر وعمان، بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وذَكَرت أنها تأمل في أن تضيف باكستان والهند إسميهما في وقت قريب إلى القائمة من أجل تعزيز ثقافة للسلام في المنطقة.

٢١ - وأعربت عن أسفها لأن معاهدة عدم الانتشار لم تصبح بعد معاهدة عالمية ولأنه لا يزال لدى القوى النووية حوالي ٠٠٠ ٣٥ سلاح نووي، آلاف منها جاهزة للإطلاق الفوري. وقالت إنه يجب أن تكون الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الهدف النهائي للمجتمع الدولي وذلك من أجل إزالة الخطر الذي يهدد البشرية. وأضافت أن المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية ووجود اختلافات في الآراء بشأن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، اللذين يمكن أن يؤديا إلى تجديد سباق التسلح، هما أيضا مصدران للقلق. وذَكَرت أنه إضافة إلى ذلك فإن البيانات التي أصدرتها مؤخرا القوى النووية والتي تؤكد فيها من جديد عقائدها الاستراتيجية التي تستند إلى الردع النووي يمكن أن تضر بمعاهدة عدم الانتشار نفسها.

٢٢ - واستطردت قائلة إنه قد حدثت، مع ذلك، بعض التطورات الإيجابية. فالقوى النووية اتخذت خطوات لإجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية، كما أن لجنة نزع السلاح قد اعتمدت، دون تصويت، في دورتها لعام ١٩٩٩ مبادئ وتوجيهات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأضافت أن إنشاء تلك المناطق يمثل اتجاها قويا لا رجعة فيه، وهو اتجاه يؤدي بالتأكيد إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقالت إن المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، ينبغي أن تقام في مناطق التوتُّر مثل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة وسط آسيا. وأضافت أنه من المشجِّع أيضا أن البرلمان الروسي قد وافق على التصديق على معاهدة ''ستارت'' - ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما يُمهِّد الطريق لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة ''ستارت'' - ٣.

٢٣ - وواصلت حديثها قائلة إنه بالنظر إلى أن معاهدة عدم الانتشار هي الأساس في منع حدوث محرقة نووية فإنه يجب أن تُنفَّذ أحكامها، وكذلك ''المبادئ والأهداف'' التي حُدِّدت في عام ١٩٩٥، تنفيذا كاملا. وأضافت أنه ينبغي ألاّ يُنظَر إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى على أنه يعني أن الأسلحة النووية ستظل موجودة أيضا إلى أجل غير مسمى. وذَكَرت أنه لا يوجد مبرر لحيازة الأسلحة النووية التي يُعتَبَر استخدامها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمةً ضد البشرية.

٢٤ - واستمرت في حديثها قائلة إنه من الممكن، مع ذلك، أن تسهم الطاقة النووية في رفاه البشرية وأنه ينبغي، لذلك، أن يجري على نطاق واسع تبادل المعدات والمواد والمعرفة العلمية والتقنية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأضافت أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان

النامية وفقا للمبادئ والأهداف التي حددها مؤتمر عام ١٩٩٥. وذكرت أن وفدها يؤيد عقد مؤتمر خاص للدول الأطراف بشأن تشجيع التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وشدَّدت على العلاقة الممتازة القائمة بين حكومتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقالت إن مؤتمر الاستعراض يتيح فرصة نموذجية لتجديد الالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار وللعمل من أجل دخول عصر جديد للسلام والانسجام. واختتمت حديثها قائلة إنه من الممكن تخليص العالم من شبح الحرب النووية إذا ما أجمعت الوفود على وضع مصالح البشرية فوق كل الاعتبارات الأخرى.

٢٥ - **السيد لافورتيل** (فرنسا): قدَّم نيابة عن وفده، ووفود كلٍ من الاتحاد الروسي والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بياناً مشتركا يحدِّد مواقف هذه البلدان فيما يتعلق بالمسائل التي لها صلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولَفَت الانتباه إلى الفقرة ١٠ من البيان، وهي الفقرة التي أُعلِن فيها بصفة خاصة أنه لا يوجد أي سلاح نووي لتلك الدول موجَّه نحو أية دولة. وذَكَر أن تلك الدول تؤكد من جديد رغبتها في مواصلة الجهود الرامية إلى تخفيض عدد الأسلحة النووية، بصفة عامة، وفقا للمقرر ٢ (١٩٩٥). واختتم حديثه قائلا إن نص ذلك البيان سيعمَّم كوثيقة رسمية للمؤتمر.

٢٦ - **السيد رومان – موري** (الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): أشار إلى أن معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال مثالا يُحتذى للمجتمع الدولي. وأضاف أنه قبل أربعين عاماً، في ذروة الحرب الباردة وخلال أزمة الصواريخ الكوبية التي وقعَت في عام ١٩٦٢، وضَعَت مجموعة من مثقفي أمريكا اللاتينية مبادئ أول معاهدة لنزع السلاح النووي. ونتيجة لذلك فإنه في شباط/فبراير ١٩٦٧ فُتِح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو وبلغ عدد الدول التي صدَّقت عليها منذ ذلك الوقت ١٨ دولة، وأُنشئت بذلك أول منطقة خالية من الأسلحة النووية وهي منطقة تشمل جزءا كبيرا وكثيف السكان من كوكب الأرض.

٢٧ - وواصل حديثه قائلا إن معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من أنها صورة معاصرة قريبة الشبه من معاهدة تلاتيلولكو، قد أُبرِمت ودخلت حيِّز النفاذ بعد الصك الإقليمي لأمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى هذا فإن معاهدة عدم الانتشار، على خلاف معاهدة تلاتيلولكو التي تحظر حظرا قاطعا الأسلحة النووية وتنطبق إلى أجل غير مسمى، تهدف ببساطة إلى إنهاء انتشار الأسلحة النووية في المجتمع الدولي ولم تُمدَّد إلى أجل غير مسمى إلاّ بعد مرور ربع قرن على إبرامها. وذكَر أنه لذلك فإن معاهدة تلاتيلولكو واتفاقات نزع السلاح الإقليمية الأخرى تشكِّل عناصر أساسية في النظام الدولي لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي. وأضاف أنه على الرغم من شبه عالمية معاهدة عدم الانتشار على المستوى الدولي ومعاهدة تلاتيلولكو على المستوى الإقليمي، ومرور ما يزيد عن ٣٠ عاماً على دخولهما حيِّز النفاذ، فإن مسألة الأسلحة النووية لا تزال تثير قلق المجتمع الدولي.

٢٨ - واستطرد قائلا إنه منذ عام ١٩٩٥ ربطت دول أخرى نفسها بقضية عدم الانتشار ونزع السلاح.فقد انضمت كل من شيلي والبرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ على الترتيب. غير أنه من بين الدول الأربع التي لم توقِّع بعد على المعاهدة حصلت كل من باكستان والهند على مركز الدولة النووية، بحكم الأمر الواقع، في حين لا تزال إسرائيل دولة نووية غير معلَنة. أما الدولة الرابعة، وهي كوبا، فإنها تمثِّل حالة خاصة إذ أنه

لا توجد لديها أية قدرة حقيقية من الأسلحة النووية، ووقَّعت على الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقَّعت على معاهدة تلاتيلولكو وتعديلاتها ولكنها لم تصدِّق عليها.

٢٩ - وأردف قائلا، بالنسبة لمجال نزع السلاح النووي، إن نص المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار هو نص واضح للغاية، كما أن ''المبادئ والأهداف'' قد ألزمت القوى النووية بأن تُجري، بحسن نيّة، مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعَّالة لها صلة بنزع السلاح النووي. وأضاف أنه في هذا السياق عُقِدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفُتِح باب التوقيع عليها، غير أن القوى النووية الكبرى تؤخر دخولها حيِّز النفاذ. وأثنى على القرار الذي اتخذه الدوما الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأعرب عن أمله في أن تحذو حذوه الولايات المتحدة والدول الأخرى التي تُعتَبَر مشاركتها ضرورية لدخول الاتفاقية حيِّز النفاذ. وذَكَر أنه في أمريكا اللاتينية صدَّقت على الاتفاقية تسع دول ووقَّعت عليها ١٤ دولة أخرى.

٣٠ - وأضاف قائلا إن التقدُّم الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح في وضع اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأغراض العسكرية هو تقدُّم ضئيل. وأقر بالجهود التي تبذلها القوى النووية لتفكيك ترساناتها، وبالتالي تحقيق نزع سلاح نووي فعَّال، ولو أن تلك الجهود تسير ببطء، وأعرب عن ترحيبه بالإعلان الذي قدَّمه ممثل فرنسا. وقال إنه مع ذلك، وكما ذَكَر الأمين العام في بداية المؤتمر، لا يزال يوجد أكثر من ٠٠٠ ٣٥ رأس حربي نووي نشط في العالم، وهو عدد يقل بالكاد عمَّا كان عليه في عام ١٩٧٠، في ذروة الحرب الباردة، بمقدار ٠٠٠ ٣ رأس حربي. وذَكَر أنه على الرغم من أن عدد القوى النووية لم يصل إلى ٢٥ قوة أو ٣٠ قوة، كما تنبأ الرئيس كينيدي عندما افتتح برنامج ''ذرَّات من أجل السلام'' فإن القوى النووية الخمس، إضافة إلى قوتين، إضافة إلى قوة أخرى، وضَعَت الدول التي قررت ألاّ تقتني أسلحة نووية في أي وقت، والبالغ عددها ١٨٢ دولة، في حالة من انعدام الأمن الدائم بسبب وجود تلك الأسلحة. وأضاف أنه يجب أن تُزال الأسلحة النووية تماما لأنها تشكِّل تهديدا مستمرا لوجود الجنس البشري ذاته.

٣١ - وواصل حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية فإن معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا قد أُبرمت، ويجري التفاوض بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأضاف أن منغوليا قد أعلنت نفسها أيضا، من جانب واحد، بلدا خاليا من الأسلحة النووية. غير أنه لم يتحقق تقدُّم حقيقي في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الوحيدة التي ذُكِرت تحديدا في القرار المرفق بوثيقة ''المبادئ والأهداف''.

٣٢ - واستطرد قائلا إن مسألة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية هي مسألة هامة بالنسبة لوكالته لأن ''وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' قد أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم وأقربها إلى العالمية. وأضاف أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قرَّرت في عام ١٩٦٧ رفض الأسلحة النووية؛ وكان في مقدور دولتين على الأقل من دول تلك المنطقة تطوير أسلحة نووية ولكنهما قرَّرتا بحريَّة اختيار مسار السلام والأمن والتنمية الذي أتاحته معاهدة تلاتيلولكو. وذَكَر أن هذا المثال قد أخذت به مناطق أخرى في العالم. وأشار من هذه الناحية إلى أن إبرام معاهدة بليندابا لم يصبح ممكنا إلا عندما قررت إحدى الدول الأطراف، بحريَّة، التخلِّي ليس فقط عن قدرتها النووية بل أيضا عن مركزها النووي لصالح الأمن العالمي. وذكَر أنه بالإضافة إلى

هذا فإن ١١٠ دول، تمثل ما يزيد عن نسبة ٦٠ في المائة من المجتمع الدولي للأمم، تشملها الآن مناطق خالية من الأسلحة النووية وهو ما يثبت أنه عندما تتوفر إرادة سياسية واضحة ومحدَّدة يكون نزع السلاح النووي أمراً ممكنا.

٣٣ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي ألاّ تُضطَر شعوب العالم والأجيال المقبِلة للانتظار فترة أخرى بعد أن عاشت في قلق نووي لفترة تزيد عن أربعين عاماً. وأضاف أنه لا يوجد مجال للمجاملة لأنه قد ثبت أن انتهاء الحرب الباردة لم يؤد بأي شكل من الأشكال إلى إنهاء التهديد النووي، كما أن شعوب العالم لن تغفر للوفود إذا فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق. وقال إنه يجب ألاّ يُستأنف سباق التسلح النووي وألاّ تكون هناك حوافز جديدة للانتشار النووي. واختتم حديثه قائلا إن معاهدة تلاتيلولكو قد نجحت في تحقيق هذه الأهداف وستظل تمثل مصدر إلهام للمجتمع الدولي في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

٣٤ - استأنف **السيد بعلي** (الجزائر) رئاسة الجلسة.

٣٥ - **السيد الناصري** (مراقب عن جامعة الدول العربية): قال إن عدم تحديد برنامج زمني في المعاهدة لتحقيق السلاح النووي هو أحد بواعث القلق لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وذلك بالنظر إلى أن تلك الدول لا توجد لديها ضمانات كافية في حالة تعرُّضها لاعتداء نووي. وأضاف أن عالمية المعاهدة لم تتحقق بعد، إذ أن أربع دول، بينها إسرائيل وباكستان والهند، وهي ''الدول النووية غير المعلنة''، لم تنضم إلى المعاهدة. وإضافة إلى هذا فإن نظام عدم الانتشار قد تعرَّض لنكستين هما الاختبارات النووية التي أجرتها باكستان والهند في عام ١٩٩٨ ورفْض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما يعوق وصول عدد الدول التي يُعدّ تصديقها على المعاهدة، وانضمامها إليها، شرطا لدخولها حيِّز النفاذ، إلى العدد المطلوب.

٣٦ - واستطرد قائلا إن الدول العربية، التي تعتَبِر تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، تشعر بالقلق لأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية وترفض رفضا قاطعا الانضمام إلى المعاهدة. وإضافة إلى هذا فإن إسرائيل تحيط أنشطتها النووية بالغموض وتتبع سياسة الردع القائم على الشك والإصرار على الخيار النووي كوسيلة للضغط على الدول العربية للقبول بشروطها في عملية السلام. وأضاف أن موقف إسرائيل يُخل بتوازن القوى في المنطقة، بل وقد يؤدي إلى سباق تسلُّح جديد، وهو ما قد يعرِّض العالم كله إلى مخاطر لا يمكن تحديد مداها. وذَكَر أنه على الرغم من التعنُّت الإسرائيلي فإن الدول العربية تبذل أقصى جهودها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. وقال إن الفكرة التي يقوم عليها القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل ما يزيد عن ٢٥ عاماً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي يجري تأكيده من جديد في كل دورة منذ ذلك الوقت، تلقى قبولا واسع النطاق من الدول الأعضاء.

٣٧ - وأردف قائلا إنه في مؤتمر عام ١٩٩٥ توصَّلت الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى كجزء من صفقة شملت القرار المتعلق بالشرق الأوسط؛ غير أن عدم قيام الدول النووية الثلاث الوديعة للمعاهدة، التي قدَّمت مشروع ذلك القرار، ببذل أقصى جهودها من أجل تنفيذ القرار قد يزيد من تصَلُّب موقف إسرائيل دون تقديم ضمانات كافية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٣٨ - وواصل حديثه قائلا إن وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية قد اتخذوا في اجتماع

عقدوه في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٠ قراراً يدعو مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ إلى تقييم مدى وفاء الدول الأطراف بالتعهُّدات التي التزمت بها وفقاً للمعاهدة؛ وأكَّدوا أن مواصلة إسرائيل لبرنامجها النووي خارج نظام عدم الانتشار يشكِّل تهديدا للأمن والاستقرار؛ ودعوا الدول الأطراف، وخاصة الدول الوديعة التي قدَّمت مشروع القرار المتعلق بالشرق الأوسط، إلى بذل أقصى جهودها لضمان انضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من الإبطاء وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة في اتجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ ودعوا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتعهد، وفقاً للمادة الأولى من المعاهدة، بعدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجِّرة نووية أخرى إلى إسرائيل، أو تشجيعها على إنتاجها أو اقتنائها؛ ودعوا الدول الأطراف إلى وقف نقل أية تكنولوجيا نووية إلى إسرائيل ما دامت ممتنعة عن الانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات؛ وأيَّدوا الدعوة التي وجَّهتها حركة عدم الانحياز بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر من أجل النظر في سُبُل تنفيذ القرار المتعلِّق بالشرق الأوسط.

٣٩ - واستمر في حديثه قائلا إن المجتمع الدولي يسعى بجدِّية إلى نحو تحقيق عالمية المعاهدة ويسير قُدُماً نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأضاف أن ما يزيد عن ١٠٠ دولة قد وقَّعت على معاهدات لإنشاء مثل هذه المناطق التي أصبحت الآن تغطي ما يزيد عن نصف مساحة الكرة الأرضية. وقال إنه في هذا السياق، وفي مواجهة التحدِّيات التي يشكِّلها اتباع إسرائيل لسياسة نووية غامضة، أنشأت جامعة الدول العربية لجنة لإعداد مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وذَكَر أن الجامعة قد أنشأت أيضا لجنة لرصد الأنشطة النووية الإسرائيلية وتقييم المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب تلك الأنشطة.

٤٠ - واختتم حديثه قائلا إن النهج الذي تتبعه جامعة الدول العربية يقوم على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة وإضفاء أكبر قدر من الشفافية، بما في ذلك انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وخضوعها لنظام الضمانات؛ وكسب التأييد لمساندة الموقف العربي في المؤتمر، بما في ذلك تأييد ''القرار المتعلق بالشرق الأوسط'' والتخلِّي عن الخيار النووي؛ وتشجيع الدول العربية على اقتناء التكنولوجيا النووية، بمساندة من الدول التي تمتلك قدرات نووية متقدمة، بغية الاستفادة من تلك التكنولوجيا في أغراض التنمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٥.